شارك «عن بُعد» في اجتماع رؤساء المجالس التشريعية الخليجية

مرزوق الغانم: علاقة مباشرة بين مبادرة ولي العهد السعودي وسياسات دول مجلس التعاون حول «الشرق الأوسط الأخضر»

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال مشاركته في الاجتماع

شارك رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في أعمال الاجتماع الخامس عشر لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي.

وتم خلال الاجتماع اختيار موضوع «السياسات المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي لتنفيذ مبادرة الشرق الأوسط الأخضر في مواجهة تداعيات التغير المناخي» ليكون الموضوع الخليجي المشترك لعام 2022.

وأكد الغانم في مداخلة له خلال الاجتماع أهمية هذا الموضوع وعلاقته المباشرة بمبادرة ولي عهد المملكة العربية السعودية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود فيما يتعلق بمبادرة السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر.

وقال الغانم «سيكون هناك نوع من الانسجام بين مقترحنا وبين ما يحدث في المنطقة فيما يتعلق بهذا الملف»، مؤكدا أن هذه المبادرة البيئية مهمة جدا في هذا الوقت.

وأضاف «أتوجه بالشكر الجزيل لرئيسة مجلس النواب في مملكة البحرين فوزية عبدالله زينل، على عطائها وحسن إدارتها طيلة فترة رئاستها تجمعنا البرلماني الخليجي، متمنيا لرئيس مجلس الشورى السعودي الشيخ د.عبدالله بن محمد آل الشيخ، التوفيق والسداد خلال فترة رئاسته الحالية».

الرئيس الغانم والأمين العام عادل اللوغاني ومشعل العنزي وعامر فردان أثناء الاجتماع

الورشة الثانية لـ «الإصلاح والبناء»: المنظومة الصحية ركن مهم في جهود التطوير والتخطيط التنموي

د.حمد روح الدين ومهند الساير ود.حسن جوهر وعبدالله المضف ود.بدر الملا أثناء مشاركتهم في ورش العمل

ناقشت ورشة عمل ضمن فعاليات اليوم الثاني لمؤتمر شركاء في الإصلاح والبناء والذي ينظمه عدد من النواب في مجلس الأمة قضية إصلاح المنظومة الصحية.

وقال النائب مهند الساير في كلمة له خلال الورشة إن هناك أكثر من 300 قضية مهمة في الكويت تحتاج إلى تسليط الأضواء عليها لحلحلتها، موضحا أن المنظومة الصحية ركن مهم في جهود التطوير وفي أي خطط تنموية.وكشف الساير عن وجود مقترح مبدئي بشأن الوضع الصحي في الكويت بتخصيص قانون للبرامج الطبية يعطي وزير الصحة مجالا لطلب المتخصصين وفقا لصلاحيات مسبقة ورقابة لاحقة وتمنحه صلاحيات تعالج البيروقراطية الموجودة، كما تنظم مسألة سقف الرواتب.

وشدد على أهمية دور المتخصصين في المنظومة الصحية باعتبارها أساس نجاح أي مؤسسة صحية في الكويت، معربا عن تفاؤله بأن يخرج المؤتمر بنتائج يمكن عند ترجمتها على أرض الواقع تحسين المنظومة الصحية في البلاد.

من جهته، أعرب النائب د. حسن جوهر عن الفخر والتقدير بما قدمه الأطباء من جهود شاقة خلال الفترة الأخيرة، مؤكدا الحاجة إلى استمرار الجهود المتميزة للكادر الطبي لخدمة النماذج الصحية الجبارة مثل مستشفى جابر ومستشفى الجهراء.

وتساءل جوهر عن أسباب تراجع ريادة الكويت في المجال الطبي، مؤكدا مسؤولية الإدارة في خلق بيئة مستدامة لتطوير الخدمات واستعادة الريادة خصوصا أن ميزانية الصحة البالغة 3 مليارات دينار تشير إلى عدم وجود مشكلة مالية لتحقيق ذلك.

وأوضح جوهر أنه فيما يتعلق بمسألة توفير الدواء، فالكويت تحتاج إلى تنفيذ مبادرة إنشاء شركة كويتية مساهمة مختصة بالصناعات الدوائية، مؤكدا من جهة أخرى أهمية موضوع التأمين الصحي وتوفيره للمواطنين وفقا لمعايير صحية عالمية.

يذكر أن مؤتمر شركاء في الإصلاح والبناء يستمر لمدة 4 أيام تتضمن نقاشات مفتوحة وورش عمل وصياغة مقترحات وحلولا واقعية بمشاركة شخصيات عامة سياسية واقتصادية وذوي الاختصاص والخبرة وممثلين عن جمعيات النفع والاتحادات والنقابات والقوائم الطلابية.

ناقشت القضية الإسكانية ومشكلاتها

«الرابعة»: مقترحات لحماية المواطن من «الرهن العقاري» واستدامة التمويل

■ **هناك أكثر من 140 ألف طلب إسكاني والطلبات تزداد كل عام بما يقارب 7 آلاف والأخذ بالتجربة السعودية أحد الحلول**

الحضور خلال ورشة العمل الرابعة

ناقشت ورشة العمل الرابعة لمؤتمر شركاء في الإصلاح والبناء والذي ينظمه عدد من النواب في مجلس الأمة القضية الإسكانية، ضمن فعاليات اليوم الثاني للمؤتمر.

وطرحت الورشة عددا من المقترحات بشأن موضوعات رئيسية في القضية الإسكانية فيما يتعلق بالرهن العقاري واستدامة التمويل والتطوير العقاري.

من جهته، قال النائب د. حسن جوهر إن القضية الإسكانية من أهم القضايا التي تهم كل الشعب الكويتي، مشيرا إلى وجود رعاية حكومية لتلك القضية منذ نهاية السبعينيات.

وأضاف أنه رغم هذا الاهتمام الحكومي فإن هناك مشكلة نتيجة الزيادة غير الطبيعية للسكان خاصة انه مع نهاية القرن الحالي فإن تعداد السكان سيصل الى ما يقارب 5 ملايين و500 ألف مواطن كويتي.

وأشار إلى أن المواطن إلى الآن لا يستطيع بناء منزله رغم أن هناك مدنا اسكانية تم توزيعها منذ عدة سنوات، مشددا على ضرورة حل مشكلة تمويل العقار خاصة أن المواطن لا يملك إلا راتبه.

ولفت إلى أن هناك أكثر من 140 ألف طلب اسكاني وأن هذه الطلبات تزداد كل عام بما يقارب 7 آلاف طلب، متمنيا الأخذ بتجربة السعودية الناجحة والتي رفعت نسبة التملك فيها إلى 60٪.

وقال جوهر إن هناك حلولا تقدم للحكومة من قبل شركات عالمية، الا انها ضربت بجميع الحلول عرض الحائط، وعلى الجانب الآخر هناك تخوف من المواطنين فيما يتعلق بالرهن العقاري.

وأشار في هذا الصدد إلى وجود مقترحات ستحمي المواطنين من مخاطر الرهن العقاري، تتمثل بمنح فترة سماح لمدة عامين وفي حال حدوث أي تدهور تتدخل وزارة المالية لحل المشكلة وإبقاء المواطن في سكنه لحين حلها.

وأوضح جوهر أن حجم القروض العقارية الأخرى من البنوك التجارية يصل الى 9 مليارات دينار، مؤكدا أنه مع المواطنين وضد نظرة الحكومة في دفع فوائد القروض السكنية.

واعتبر أن تلك المقترحات ستحقق استدامة التمويل وضمان استقرار المواطن خاصة أن المشروع الحكومي في هذا الصدد يخالف العديد من القوانين المدنية كونه يصادر بيت المواطن، مؤكدا الحاجة إلى دعم المواطنين لتلك المقترحات حتى ترى النور.

وأكد أن من مزايا تلك المقترحات أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية هي من تعمل الجدوى الاقتصادية لإنشاء المدن والشركات، بالإضافة الى انها ستقوم بحل جزء من مشاكل البطالة للمواطنين والمواطنات.

ورأى جوهر أنه لو حلت الحكومة جميع المشاكل لما أقيمت هذه الورشة، مؤكدا أن المشرع ليس لديه سوى الاستجوابات في حال عدم رغبة الحكومة في تنفيذ القوانين وحل الازمة السكانية.

بدوره، طالب النائب د.عبدالعزيز الصقعبي بإيجاد حلول جذرية للقضية الاسكانية ونسف جميع الحلول السابقة، معتبرا أن هناك مبادرات حكومية تقدم لحل القضية لكنها مجرد حلول بسيطة.

ورأى أن الكويت تعاني من فوضى حقيقية في الشأن العقاري ساهمت بوجود أسعار خيالية للعقارات والايجارات، مؤكدا الحاجة إلى وجود قانون جديد شامل يحل جميع هذه المشاكل ويضع حدا لهذه الفوضى.

واعتبر أن المعالجة الحقيقية يجب ان تكون من خلال زيادة المعروض لكي يقل الاحتكار، لافتا إلى أن حجم الاراضي يصل الى 220 ألف وحدة سكنية.

وقال الصقعبي إن قوانين مثل الرهن العقاري والمطور العقاري وضعت لمعالجة جزء من القضية الاسكانية وليس كلها، معتبرا أن هناك ازمة ثقة في القطاع الخاص.

وأضاف «لسنا ضد التجار انما اتينا لحل مشاكل المواطنين السكنية ومستعدون لوضع تشريعات لإنهاء هذه الازمة».

وأشار إلى أن المشروع الحكومي في عام 2010 لتأسيس الشركات كان به بعض القيود وساهم بابتعاد القطاع الخاص، مؤكدا أنه في دور الانعقاد القادم سيكون هناك قانون لحل المشاكل الإسكانية بمشاركة المواطنين والقطاع الخاص وسيوفر الملايين للدولة.

وأوضح أنه بمجرد إقرار هذا القانون ستقوم المؤسسة العامة للرعاية السكنية بإنشاء الشركات التي ستساهم في بناء الكثير من الوحدات السكنية خلال سنوات قليلة، مؤكدا الحاجة إلى دعم المواطنين لإقرار هذا القانون في دور الانعقاد المقبل.

يذكر ان مؤتمر شركاء في الإصلاح والبناء يستمر لمدة 4 أيام تتضمن نقاشات مفتوحة وورش عمل وصياغة مقترحات وحلولا واقعية بمشاركة شخصيات عامة سياسية واقتصادية وذوي الاختصاص والخبرة وممثلين عن جمعيات النفع والاتحادات والنقابات والقوائم الطلابية.

«الثالثة»: مطالب بمشروع متكامل للإصلاح الاقتصادي.. والاستثمار في المشتقات البترولية والبتروكيماويات

جانب من المشاركات في ورشة العمل الثالثة

ناقشت ورشة العمل الثالثة لمؤتمر شركاء في الإصلاح والبناء والذي ينظمه عدد من النواب في مجلس الأمة قضية الإصلاح الاقتصادي، ضمن فعاليات اليوم الثاني للمؤتمر.

وأعرب النواب المشاركون عن دعمهم جمع كل المقترحات المقدمة في الشأن الاقتصادي في مشروع واحد يغطي جوانبه المتشعبة ويقدم فكرة متكاملة للإصلاح المنشود.

كما طالبوا بتوجيه جزء من استثمارات الدولة إلى المشتقات البترولية والبتروكيماويات وعدم الاكتفاء بتصدير النفط الخام.

وأعرب النائب عبدالله المضف خلال المناقشة عن دعمه كل المقترحات التي تحقق عائدا للدولة، مؤكدا أهمية معالجة ملفات تتعلق بالجمارك وتأجير أملاك الدولة وتحرير الأراضي، بما يؤدي إلى خلق فرص وظيفية للشباب الكويتي.

وأكد المضف أن زيادة الإيرادات غير النفطية مطلب ملح وهدف منشود للصالح العام، مشيرا في هذا الصدد إلى أهمية تشكيل لجنة برلمانية مختصة بالنفط وأنه سيجدد تقديم طلب تشكيلها في دور الانعقاد المقبل.

من جهته، انتقد النائب مهند الساير عدم تفعيل مخططات المناطق الصناعية والزراعية والتجارية، موضحا أنها موجودة على الورق ولا يوجد لدينا قرار بهذا الشأن.

وقال الساير إن ملف قسائم أملاك الدولة يحتاج إلى إصلاح بوضع ضوابط للتأجير والبيع وتحويل القسيمة من شخص إلى آخر أو جهة إلى أخرى.

بدوره، أوضح النائب د.حسن جوهر وجود العديد من المقترحات المتقاطعة لعلاج القضية الاقتصادية من بينها مقترح قدم في مجلس 2009 بخصوص المستودعات الجمركية، مؤكدا أهمية بلورة هذه المقترحات والخروج برؤية متكاملة تعالج كل الجوانب.

ولفت إلى تقديم النواب الستة منظمي المؤتمر اقتراحا مشابها بهذا الخصوص لتنظيم العديد من الأمور ومن ضمنها المدن الإسكانية الجديدة.

من جهته، انتقد النائب د.حمد روح الدين بطء المعالجة الحكومية لملف الإصلاح الاقتصادي، وغياب المبادرات الحكومية في هذا الجانب، مشيرا إلى أن القضية تحتاج إلى تكامل حكومي وتعاون وزارات الدولة لمعالجتها.

واعتبر روح الدين أن التطبيق السيئ للموجود من الخطط عائق كبير أمام التقدم في هذا الملف، فضلا عن غياب الرقابة عن الأراضي المستغلة بطرق غير مشروعة، لافتا إلى تأثير أزمة كورونا وتداعياتها على الاقتصاد والمشاريع التنموية كأحد المعوقات الطارئة.

وأكد النائب د.بدر الملا أهمية الصندوق الوطني لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لافتا إلى حاجته إلى مزيد من الاهتمام وقيام الإدارة التنفيذية بدورها لتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الكويتي.

وأعرب عن دعمه دمج المقترحات المعالجة للقضية في اقتراح واحد لتوفير بيئة اقتصادية أفضل للمبادر، مطالبا بتسهيلات بنكية فيما يتعلق بالضمانات والتي تصل في بعض الأحيان إلى 10 أضعاف التمويل المطلوب ما يحد من دورة رأس المال.

وأشاد الملا بمبادرات الجمعية الاقتصادية وتبنيها مشاريع حتى يتم إنجازها على أرض الواقع، مؤكدا أهمية التشجيع الصناعي لتنمية تطلعات الشباب واستمراره وصولا إلى تملك الأراضي.

يذكر أن مؤتمر شركاء في الإصلاح والبناء يستمر لمدة 4 أيام تتضمن نقاشات مفتوحة وورش عمل وصياغة مقترحات وحلولا واقعية بمشاركة شخصيات عامة سياسية واقتصادية وذوي الاختصاص والخبرة وممثلين عن جمعيات النفع والاتحادات والنقابات والقوائم الطلابية.